

Distr.
GENERAL

A/50/720
S/1995/921
3 November 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن
السنة الخمسون

الجمعية العامة
الدورة الخمسون
البند ٨١ من جدول الأعمال
صون الأمن الدولي

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين
العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا
لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة موجهة إليكم من سعادة الدكتور رادوي كونتيتش رئيس وزراء
جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (انظر المرفق).

وأكون ممتنا إذا تكرمت بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية
العامة في إطار البند ٨١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فلاديسلاف يوفانوفيتش
القائم بالأعمال المؤقت

مرفق

رسالة مؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام من رئيس وزراء يوغوسلافيا

أنشأ مجلس الأمن في قراره ٩٨١ (١٩٩٥) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا المعروفة بعملية أنكرو، وقرر تمديد ولاية قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فترة أخرى لغاية ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، اعترافاً منه بأن الأوضاع المواتية لإنهاء عملية حفظ السلام لم تنشأ، أي أن الأسباب التي دعت إلى إنشاء ولاية عملية أنكرو ما زالت قائمة.

إلا أنه في الفترة التي تلت اتخاذ القرار المذكور ارتكبت كرواتيا عدواناً على سلوفانيا الغربية، ثم على القطاعين الخاضعين لحماية الأمم المتحدة والمعروفين بقطاعي الجنوب والشمال، مخالفة بذلك جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومعرضة أنشطة حفظ السلام في الميدان لأخطار مباشرة، ومشككة في إمكانية مواصلة تنفيذ ولاية الأمم المتحدة المتعلقة بهذه العملية. إن المجتمع الدولي ومجلس الأمن، اللذين رضيا بمجرد ردود أفعال فاترة، ولفظية في المقام الأول، واللذين لم يتخذا أي إجراءات ملموسة ضد كرواتيا، قد قبلوا في الواقع بالحالة التي أقيمت مؤخراً على الطبيعة، وهي احتلال المناطق الخاضعة لحماية الأمم المتحدة وطرد جميع السكان الصرب تقريباً (نحو ٢٥٠ ٠٠٠ نسمة) من الأراضي التي عاشوا فيها لقرون.

لقد أسفر العدوان الكرواتي عن تشريد قسري لأعداد كبيرة من السكان في المناطق الخاضعة لحماية قوات الأمم المتحدة، أي أنه أسفر عن إعادة توطين ونزوح جماعيين للسكان الصرب، وانتهاك لحقوق الإنسان، وحرق وتدمير ممتلكاتهم بما فيها أماكن العبادة الأرثوذكسية والمعالم الثقافية والتاريخية الصربية. وفي مواجهة هذه المشاكل، طالب مجلس الأمن كرواتيا، في قراره ١٠٠٩ (١٩٩٥) المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٥، باحترام حقوق السكان الصربيين المحليين احتراماً كاملاً وبالسماح للمنظمات الإنسانية الدولية بالوصول إلى هؤلاء السكان، وتهيئة أوضاع تسمح بعودة الأشخاص الذين تركوا ديارهم. غير أن كرواتيا للأسف ما زالت تنتهج سياسة استخدام القوة العدوانية ضد من تبقى من السكان الصرب، متجاهلة مطالب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتحذيرات الأطراف الفاعلة الدولية الرئيسية.

وعلاوة على ذلك، وبصرف النظر عن المفاوضات الجارية بشأن مستقبل منطقة سريم وبارانيا، تواصل كرواتيا تهديداتها باللجوء إلى خيار الحرب، أي أنها سوف تتخذ إجراءات لإدماج هذه المنطقة بالقوة ما لم تختتم المفاوضات قبل موعد انتهاء ولاية عملية أنكرو. إن هذا السلوك من جانب كرواتيا ليس جديداً. فقد دأبت كرواتيا في الماضي، وقبل إجراء أي تمديد لولاية قوات حفظ السلام، على تقديم مطالب شتى وكانت تشترط تلبية تلك المطالب كي توافق على تمديد العملية. ومن الواضح أن التهديدات الكرواتية

المستمرة، والتلويح باستخدام القوة، والاستفزازات العسكرية المتواصلة، فضلا عن وزع أعداد كبيرة من القوات الكرواتية في إقليمي سريم وبارانيا المتجاورين، ليست أسلوبا للتغلب على المشاكل الرئيسية المتعلقة بطريقة مرضية، أي بالوسائل السلمية وعن طريق المفاوضات السياسية.

ونظرا لما سلف ذكره وللأحداث التي جرت منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ٩٨١ (١٩٩٥)، ترى حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أنه يتحتم تمديد ولاية بعثة عملية أنكرو. إذ أن من شأن تمديداتها أن يهيئ الظروف المؤدية إلى التنفيذ الكامل للمهمة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة، والمتعلقة في المقام الأول بحماية السكان المدنيين الصرب في المناطق الخاضعة لولاية عملية أنكرو. إن وجود قوات الأمم المتحدة من شأنه كفالة وقف عملية التطهير العرقي والطرده القسري لمن تبقى من الصرب من الأراضي التي يعيشون فيها، وبالتالي تهيئة الظروف المواتية لعودة اللاجئين الذين تركوا أراضي جمهورية كرايينا الصربية إلى ديارهم.

أما إذا لم تمدد ولاية عملية أنكرو فقد يكون لذلك أثر مباشر وسلبى على مفاوضات السلام، مع خطر اندلاع نزاعات جديدة واتساع نطاق العمليات الحربية إلى أقاليم أخرى من يوغوسلافيا السابقة وسواها.

وإن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، اقتناعا منها بأن حل المشاكل الناشئة في إقليم يوغوسلافيا السابقة لا يمكن أن يتحقق إلا بالوسائل السلمية وعن طريق المفاوضات على أساس المساواة واحترام مصالح جميع الأطراف، ترى أنه لا بد من تمديد ولاية عملية أنكرو إلى حين التوصل إلى حل سياسي شامل، أي إلى أن تتوفر جميع الظروف المواتية لتنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الأطراف المعنية. وأود أن يؤكد لسعادتكم أن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ستواصل، كما فعلت في الماضي، تقديم إسهامها الكامل والبنّاء لتحقيق هذه الغاية.

(توقيع) رادوي كونيتيتش

— — — — —